تأمين الدولة
هايتي قبل الزلزال وبعده

بعدما أودى زلزال سنة ٢٠١٠ بحياة نحو ١٥٨ ألف شخص في العاصمة الهايتية، ركزت الجهات الدولية سريعاً على تعزيز قدرة الشرطة وإجراء إصلاحات في القطاع الأمني على نطاق أوسع. وهذا التركيز الدولي على تحسين قدرات القطاع الأمني في هايتي ليس بجديد، فعلى مدى الـ٢٠ السنة الماضية عانى البلد من نوبات عنف سياسي دورية ومن تدخل دولي بغية التأثير على إدارة هايتي عبر برامج التكيف الهيكلي وإصلاح الأنظمة العدلية والإصلاحية والجيش والشرطة. يتناول هذا الفصل سياق المساعي المبذولة لتعزيز الأمن في السنوات السابقة على زلزال ٢٠١٠ والاتجاهات الناشئة عقبه، بالاعتماد على نتائج ثلاث دراسات استقصائية أسرية أديرت قبل وقوع الزلزال وبعده.

حالة ظلم

لم تسفر الجهود المبذولة لجمع القوانين الجنائية والإصلاحية وتحسين تنفيذها إلا عن عوائد ضئيلة، وما برحت هايتي تتصف بقوانين مهملة وانصرم عهدها، وبضعف الموارد البشرية، وخلوها عملياً من البنية التحتية لإدارة القضايا القانونية. وكانت عدم شرعية قوات الأمن في أعين المدنيين في هايتي العقبة الرئيسية التي حالت دون تقديم الخدمات الأمنية على مدى العقدين الماضيين. وصحّ هذا كل الصحة أثناء سنوات تولي حكومات غير منتخبة مقاليد السلطة (١٩٩١– ١٩٩٤ و٢٠٠٤– ٢٠٠٦)، واستخدمت الشرطة بوصفها أداة لقمع المعارضة الشعبية ومعاقبة المعارضين السياسيين.

ونظراً لعدم كفاءة الشرطة الوطنية الهايتية وفسادها، فضلاً عن تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان خلال انقلاب٢٠٠٤ وتبعاته على مدى سنتين، فقدَ المانحون الدوليون والسكان المحليون الثقة في قدرة قوات الشرطة وإرادتها بتأدية خدماتها. وعملت الجهات المانحة، بغية ردم فجوة الشرعية هذه، على الاستثمار بكثافة في إصلاح الشرطة والتجنيد والتدريب على احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن التدريب على خفارة المجتمعات المحلية بدءا منذ سنة ٢٠٠٤.

طفل يبكي بينما يستجوبه ضابط شرطة بعدما شهد تبادل اطلاق نار في حي لا سلين الصفيحي في بورت أو برنس، مارس/اذار ٢٠١٠ © رامون اسبينوزا / صور اسوشيتد برس

العنف والجريمة في هايتي: قبل الزلزال وبعده

على الرغم من الاستثمارات البالغة في مجال الإصلاح، فلم يعرف إلا لماماً ما إذا كان قد طرأ تحسن على الترتيبات الأمنية لمواطني هايتي العاديين. ولملء فجوة البيانات هذه، أجريت دراسات استقصائية لتقييم تجارب الهايتيين وآرائهم أبان السنوات الخمس الماضية. لقد استخدمت ذات الأدوات في الإجراءات المتصلة باختيار العينات وجمع البيانات في كل حالة، إذ اختيرت العينات من الأسر المعيشية بشكل عشوائي، ومن ثم اختير أفراد بالغون منها عشوائيا للاشتراك في الدراسة. وأبانَ هذا عن عينة تمثيلية لجميع السكان، وفرت نظرات ثمينة في تجارب المواطنين الهايتيين العاديين وآرائهم.

الجريمة

قبل وقوع الزلزال، أكد ٦٢,٩ في المائة من المشاركين أن الجريمة تمثل مشكلة خطيرة. وتدنى هذا المعدل إلى ٢٠ في المائة بعد وقوع الزلزال. أما بالنسبة لجرائم العنف، فظهر نمط واضح يعكس التحول الديمقراطي للبلاد: لقد تدنت الجرائم خلال الشهرين الأولين لسنة ٢٠٠٤ (تحت سلطة رئيس منتخب)، وارتفعت بشكل ملحوظ من شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى أواخر سنة ٢٠٠٦ (أبان فترة حكم غير منتخب)، ثم انخفضت بشكل مطرد بين مستهل سنة ٢٠٠٧ (بعد انتخابات ديمقراطية) و٢٠١٠. وعلى الرغم من قلة جرائم الاعتداء على الممتلكات (٤,١ في المائة من

الأسر فقط) التي أبلغ عنها في الأسابيع الستة التالية على وقوع الزلزال، فقد ارتفعت حالات الاعتداء الجنسي بشكل كبير، بما مقداره ١٠٨١٣ حالة اغتصاب في هذه الفترة (٧٠ في المائة تقريبا من المعتدين اعتبروا «مجرمين» بنظر المشاركين). وهذا المعدل أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات الثلاث السابقة إذ كان يتعرض فيها نحو ٣٠ إلى ٥٠ ألف شخص سنوياً للاعتداء الجنسي.

جدول رقم ٨،٥ **لمن ستلجأ أولاً إن تعرضت لسرقة أو قام شخص بالتهديد بإيذائك أو قتلك؟**

الرد	٢٠٠٩		٢٠١٠	
	مسروق (٪)	مهدد (٪)	مسروق (٪)	مهدد (٪)
قريب، صديق، أو جار	١٢,٠	١٨,١	٣٨,٥	١٣,٥
شرطة	٤٠,٧	٣٨,٠	٥٦,٦	٦٦,٧
أعضاء سابقون من الجيش الهايتي	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٠
جيش أجنبي	٢٨,٩	٩,٧	٠,٣	٠,٠
شركة أمنية خاصة أو شبيهة بها	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٠
وجهاء المجتمع المحلي	٣,٧	٢,٥	٢,٣	٨,٤
رب الأسرة	٠,٦	٢,٥	٠,٨	٩,٢
جماعة مسلحة	٠,٤	١,٢	٠,٢	٠,٠
لا شيء / لا جدوى من القيام بأي شيء	٢٩,٩	٦,٦	٠,٦	٠,١
أخرى/ لا أعرف	٢,٠	١,١	٠,٦	٠,٠

وجهات النظر في مقدمي الأمن

الشرطة الوطنية الهايتية هي جهاز تقديم الأمن المفضل لدى المشاركين في الاستجواب. ففي سنة ٢٠١٠، أفاد أكثر من ثلثي السكان باللجوء أولاً إلى الشرطة عند تعرض شخصهم أو ممتلكاتهم للتهديد (انظر جدول رقم ٨،٥). وهذا يعاكس كل المعاكسة الأمر الأمر في سنة ٢٠٠٩حين أدرج ٣٨ في المائة من السكان فقط الشرطة الوطنية الهايتية بوصفها الملجأ الأول إن تعرض شخصهم أو ممتلكاتهم للتهديد. ومن الأسباب الممكنة لتزايد الثقة في الشرطة الوطنية الهايتية تعاظم الثقة في المؤسسات العامة وتدني مصداقية الأمم المتحدة وما أصاب في وسائل تحقيق الأمن الشخصي البديلة بعد وقوع الزلزال من خلل (مثل الاعتماد على الأسرة أو على حراس أمنيين خاصين .

ملكية الأسلحة الصغيرة

في سنة ٢٠١٠ أفاد ٢,٣ في المائة فقط من الأسر بامتلاك أسلحة نارية. وما كان للانتماء السياسي أي تأثير كبير إحصائياً على ملكية الأسلحة. وإذ أورد من بين الأثرياء (الذين يرجح امتلاكهم للأسلحة بشكل كبير) «الحماية الشخصية» في الغالب سبب الامتلاك، فقد أعلن الفقراء في الغالب أنهم يحوزون السلاح «لعملهم» بوصفهم حراس أمن أو ضباط شرطة.

ينظر إلى وجود الأسلحة النارية على نطاق واسع بوصفه مسألة أمنية كبيرة في هايتي. وفي الواقع قال نصف من شملتهم الدراسة بكثرة توافر الأسلحة في مجتمعهم اليوم. لكن هذه الأسلحة غير موزعة بالتساوي على فئات المجتمع كافة، ومهم كثيراً أي الجماعات مسلحة. وعند السؤال في سنة ٢٠١٠ عن أكثر فئات المجتمع تسلحاً، أجاب غالبية المشاركين بأنها «الجماعات الإجرامية» (٧٤,١ في المائة)، من ثم «رجال الأعمال» (٦٥,١ في المائة)، و«جنود سابقون» (٤٥,٧ في المائة). واقل الفئات التي سميت هي «السياسيون» (٢ في المائة)، و«الأسر» (١,٨ في المائة)، و«الجماعات السياسية المسلحة» (٤ في المائة). وفي سنة ٢٠١٠، أجاب أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين بأن فرض مزيد من الضوابط على إصدار تراخيص الأسلحة النارية يجعل مجتمعاتهم أكثر أمنا.

خيارات تعزيز الأمن

على الرغم من التحسن الكبير في التصورات المحلية لقدرة الشرطة وفعاليتها، فقد حدد الهايتيون مجالات تعزيز الأمن التي تحتاج مزيدا من الاهتمام. أحدها يتعلق بتعزيز قدرة واستجابة الشرطة الوطنية الهايتية لجميع الهايتيين نظراً للقلق العارم من عدم تكافؤ الترتيب الأمني تكافؤاً لا يطاق. وبشكل خاص ما لبث الأفراد في حاجة إلى «معرفة أحد ما» لضمان الرد السريع على الشكاوى. اضف إلى ذلك ما أشار إليه المستجيبون من الحاجة إلى تنظيم أفضل لحيازة الأسلحة النارية وكبح جماح الجماعات المسلحة.